



تحديات مشاركة المجتمع المدني في حوكمة الإنترنت في العالم العربي

محمد التراكية

جمعية الإتصالات التقدمة (APC)

أيار ٢٠١٦

المحتويات

| | |
|----|---|
| 3 | 1. مقدمة |
| 3 | 2. حالة الحقوق الرقمية في العالم العربي |
| 3 | 2.1. تونس |
| 4 | 2.2. مصر |
| 4 | 2.3. الأردن |
| 5 | 2.4. لبنان |
| 5 | 3. مساحات حوكمة الإنترنت في العالم العربي |
| 5 | 3.1. منتدى حوكمة الإنترنت العربي ومبادرة خارطة الطريق الإقليمية |
| 6 | 3.2. السياق المحلي: المؤسسات الوطنية، والجهات الفاعلة |
| 6 | 3.2.1. تونس |
| 7 | 3.2.2. مصر |
| 8 | 3.2.3. الأردن |
| 8 | 3.2.4. لبنان |
| 9 | 4. الخلاصة |
| 9 | 5. توصيات |
| 9 | 5.1. توصيات للحكومات |
| 10 | 5.2. توصيات لمنظمات المجتمع المدني |

1. مقدمة

لقد تطورت ساحة حوكمة الإنترنت بسرعة في العقد الماضي منذ اختتام مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في تونس في عام ٢٠٠٥. فلم تؤكد اجندة تونس لمجتمع المعلومات¹ فقط على ضرورة التزام جميع الدول المعنية بتطوير مجتمع معلوماتي محوره الإنسان والتنمية الشاملة، بل اقترحت أيضا نموذج تعددية أصحاب المصلحة لحوكمة الإنترنت، الذي يتطلب ان تشمل حوكمة الإنترنت مشورة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني.

وعلى الرغم من ان الوطن العربي استضاف القمة العالمية، تأخرت الحكومات العربية باشتراك المجتمع المدني في صياغة سياسات الإنترنت، وفضلت استفراد القطاع العام لوضع سياسات الإنترنت. على سبيل المثال، على المستوى العالمي، الحكومات العربية تفضل تمكين الاتحاد الدولي للاتصالات، وكالة الأمم المتحدة المتخصصة بقضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، للتعامل مع حوكمة الإنترنت،² بدلا من هيئات مكونة من اصحاب المصلحة المتعددين.

جاء الربيع العربي في عام ٢٠١١، بالمزيد من الاهتمام في حوكمة الإنترنت من قبل المجتمع المدني العربي، كما اسفر عن زيادة التمويل وبناء القدرات المتوفرة لهم، مما اتاح للمجتمع المدني بالمطالبة بمعد على الطاولة بشكل اكثر فعالية. ولذلك، لم تكن صدفه أن يستضيف عام ٢٠١٢ أول منتدى حوكمة الإنترنت الغربي، الذي يعد أول فعالية متعددة أصحاب المصلحة لسياسات الإنترنت في المنطقة.

لم تكن لهذة الدفعة من أجل الديمقراطية والمشاركة المدنية أن تدم، مع صعود عدم الاستقرار والعنف في المنطقة، كما صعدت ثورة مضادة وحملة معاكسة ضد الحريات، لتدفع المنطقة إلى حال ما كانت قبل عام ٢٠١١، من استفراد الحكومات بوضع السياسات، بل تم مأسسة القمع بطرق لم تكن موجودة من قبل.

تحاول ورقة السياسات هذه الربط بين هذه التحديات الإقليمية في المشاركة المدنية في حوكمة الإنترنت وحالة حقوق الإنترنت في المنطقة مع استراتيجيات المناصرة المتبعة من قبل المجتمع المدني، مع اعطاء البعض من التوصيات. للقيام بذلك، قررنا التركيز على تونس ومصر والأردن ولبنان، وهي البلدان التي لديها خبرات و مشاركات عديدة في حوكمة الإنترنت سواء على المستوى العالمي والإقليمي، ولها خصوصياتها المحلية التي تقدم حالات مثيرة للاهتمام في سياق التحديات العديدة التي تواجه المجتمع المدني في المنطقة.

2. حالة الحقوق الرقمية في العالم العربي

حالة الحقوق الرقمية في العالم العربي في عام ٢٠١٦ تعكس حالة حقوق الإنسان في العالم العربي عامة. لفترة وجيزة في بداية القرن الواحد والعشرين، بعد انتشار شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كان هناك هامش حرية اوسع للعرب للممارسة التعبير و تداول المعلومة على الإنترنت، كما ان بعض الانظمة العربية اهتمت بنشر شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في بلدانها باعتبارها فرصة للتنمية الاقتصادية.

شهدت المنطقة أيضا في العقد الاخير احتجاجات واسعة ومطالبية بالمزيد من الحريات والحقوق، و ساعد هامش الحرية الرقمي للنشطاء في المجتمعات المحلية الرقمية بالازدهار، والسماح للعرب للتعبير عن أنفسهم والتنظيم والارتباط مع بعضها البعض بطرق كانت محظورة بعيد عن الإنترنت. لم يكن هذا ليديم، حتى بدأت الانظمة العربية مؤخرا بالتحاق بركب التكنولوجيا، وقامت بسن التشريعات واللوائح واستخدام التكنولوجيا من أجل بسط سيطرتهم على تداول المعلومات ومراقبة الاتصالات عبر الإنترنت. في بدايات الإنترنت، كان الحبس على النشاط السياسي على الإنترنت حصرا على النشطاء البارزين ودو الصيت الواسع. في حين أن العديد من النشطاء البارزين لا يزالون عرضة للحبس، الانظمة في المنطقة اصبحت تحارب النشاط السياسي على الإنترنت بعنف، ولا سيما بعد ان مكنت وسائل الاعلام الاجتماعية جميع المواطنين من التعبير عن آرائهم السياسية لجمهور أوسع. وفقا لجلسة خبراء نظمها مركز الخليج لحقوق الإنسان في منتدى حوكمة الإنترنت العربي عام ٢٠١٥، سبعون بالمائة من "سجناء الرأي" في العالم العربي مسجونين بتهمة استخدام الإنترنت بصورة غير مشروعة، و ان سبعون بالمائة منهم تم سجنهم بسبب محتوى نشره على وسائل الاعلام الاجتماعية.³

ولتسليط الضوء على هذه التحديات، سوف نستعرض بعض الحالات من تونس ومصر والأردن ولبنان، كامثلة تبيين كيف أثرت التشريعات وتطبيقها على الحقوق الرقمية في المنطقة.

2.1 تونس

في تونس، كان الإنترنت مراقب بشكل محكم حتى الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي في عام ٢٠١١. وبالرغم من ان حرية الإنترنت كانت من اهم مكتسبات الثورة التونسية، متمثلة بوضع مواد بالدستور جديد في عام ٢٠١٤ يعتبر الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحرية التعبير من الحقوق الأساسية، لم يتم تطبيق هذه المبادئ على احسن حال. على سبيل المثال، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتعديل القوانين التي لم تعد صالحة، مثل قانون رقم ٥ المتعلق بالسلامة المعلوماتية لعام ٢٠٠٤.

¹World Summit on the Information Society. (2005). *Tunis Agenda for the Information Society*. <https://www.itu.int/net/wsis/docs2/tunis/off/6rev1.html>

²McCarthy, K. (2014, 16 October). Arab States make play for greater government control of the internet. *The Register*. www.theregister.co.uk/2014/10/16/arab-states-itu-internet-control

³Yakzan, S. (2015, 25 December). The unwritten laws of the Arab Internet. *SMEX*. www.smex.org/the-unwritten-laws-of-the-arab-internet

المرسوم رقم ٤٦٠٥-٢٠١٣ في ٦ نوفمبر ٢٠١٣ مهد الطريق لعودة الرقابة على الإنترنت من قبل الحكومة، من خلال إنشاء وكالة الاتصالات التقنية،⁴ و يدير الوكالة المستحدثة جمال زكري، وهو موظف سابق في وكالة الإنترنت التونسية، التي كانت بمثابة ذراع المراقبة والرقابة لنظام بن علي. على صعيد متصل، تأكدت المخاوف بشأن مشروع قانون الجرائم الإلكترونية عندما تم تسريب نصه النهائي في تموز ٢٠١٤. مشروع القانون يتضمن أحكاما الغامضة و فضفاضة تنتهك حقوق المستخدم في الخصوصية وحرية التعبير. وعلاوة على ذلك، تنص المادة ٢٤ على عقوبة السجن لمدة ستة أشهر و غرامة ٥٠٠٠ دينار تونسي لمن يستخدم "نظم المعلومات والاتصالات لنشر محتوى تظهر أفعال فاحشة والاعتداء على الأخلاق الحميدة". وأضاف مشروع القانون عقوبة سجن لمدة ثلاث سنوات إذا كان المحتوى المعني "يحرص على الفجور".

5

حين لا يزال القانون في مرحلة مشروع، مناخ الخوف بسبب الإرهاب أدى إلى تآكل الحريات في تونس. في ٣ تموز ٢٠١٥ سحبت الحكومة التونسية فجأة مشروع قانون حق الحصول على المعلومات، والذي تمت صياغته بعد مطالبة من المجتمع المدني. الحكومة لم تقدم سببا لسحب القانون المفاجئ. وفي سياق متصل، لجنة حماية الصحفيين نوهت أن العديد من الأحكام الواردة في قانون الجرائم الإلكترونية التي يهدف إلى مكافحة الإرهاب كانت مغطاة من قبل ضمن التشريعات التونسية السارية، ودعا الحكومة إلى وقف خنق الصحافة وحرية التعبير.⁶

2.2 مصر

بينما شهدت مصر تحركات شعبية مماثلة لتونس، تباين الوضع السياسي بينهم إلى حد كبير. وكانت نقطة التحول النهائية في ٣ تموز ٢٠١٣، عندما قاد قائد الجيش المصري العقيد الركن عبد الفتاح السيسي ائتلاف للاطاحة الرئيس محمد مرسي من السلطة. وأدى ذلك إلى حملة غير مسبوقه على أي نوع من المعارضة، لتعزيز قبضة السيسي على السلطة.

تجلى هذا القمع على الإنترنت بألقاء القبض على عشرات الأشخاص بسبب أنشطتهم الرقمية، كما ذكرت منظمة العفو الدولية. في مذكرة من وزارة الداخلية المصرية تسربت في حزيران ٢٠١٤، أصدرت الحكومة عطاء لنظام مراقبة متطور بإمكانه تفحص شبكات وسائل الإعلام الاجتماعية لرصد ٢٦ موضوع، من بينهم الإساءة إلى الأديان، الدعوة إلى مظاهرات غير قانونية، والإضرابات والاعتصامات، وكذلك الإرهاب والتحريض على العنف.⁷

وبعد حملة على المجتمع المدني، تخللتها الاعتقالات وحالات الاختفاء القسري لآلاف المواطنين، بما في ذلك العديد من النشطاء، أصدرت الحكومة في أيار ٢٠١٥ تعديلات على قانون العقوبات بسن عقوبات جديدة فيما يتعلق جرائم الإنترنت، و أعلن مسؤولين أن هذا من شأنه أن يساعد تشديد قبضة النظام على وسائل الإعلام الاجتماعية ومواقع الإنترنت.⁸ وفي تشرين الثاني عام ٢٠١٥، عقدت مصر أول انتخابات برلمانية في ظل السيسي، وشهدت نسبة اقبال منخفضة بدون أي مشاركة فعلية من قبل المعارضة. أول مهام البرلمان بعد إعادة تشكيله كانت مراجعة ١٥٠ "قانون استثنائي"، كانت قد أصدرت منذ تولي السيسي السلطة. كون ان البرلمان مكون حصرا من مؤيدي النظام، من غير المتوقع أنه سيعمل على حصر صلاحيات الحكومة الجديدة.

2.3 الأردن

بينما كان الإنترنت في الأردن غير خاضع للرقابة إلى حد كبير لمعظم تاريخه، قمع حرية التعبير على الإنترنت بدأ في عام ٢٠١١، عندما شنت الحكومة حملة لاستهداف المواقع الإخبارية. في آب ٢٠١٢، أقر البرلمان الأردني تعديلا على قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٨ تضمن أحكاما غامضة تتطلب من جميع مواقع نشر المواد الإخبارية المتعلقة ب"الشؤون الخارجية أو الداخلية للمملكة" التسجيل مع الحكومة، وتعيين رؤساء تحرير أعضاء في نقابة الصحفيين الأردنيين.⁹

⁴Szakai, V. (2014, 4 August). ATT and New Cybercrime Draft Law are But Snags in Tunisia's Threadbare Legislative System. *Nawaat*. [https://nawaat.org/portail/2014/08/04/att-and-new-cybercrime-draft-law-are-but-snags-in-tunisia-thr eadbare-legislative-system](https://nawaat.org/portail/2014/08/04/att-and-new-cybercrime-draft-law-are-but-snags-in-tunisia-thr-eadbare-legislative-system)

⁵Abrougui, A. (2014, 28 July). Leaked Cybercrime Law Could Undo Tunisia's Pioneer Status on Internet Rights. *Global Voices*. <https://advox.globalvoices.org/2014/07/29/leaked-cybercrime-law-could-undo-tunisia-pioneer-status-on-internet-rights>

⁶Ben Said, S. (2015, 27 October). In Tunisia, press freedom erodes amid security fears. *Committee to Protect Journalists*. <https://www.cpj.org/reports/2015/10/in-tunisia-press-freedom-erodes-amid-security-fear.php>

⁷Amnesty International. (2014, 4 June). Egypt's plan for mass surveillance of social media an attack on internet privacy and freedom of expression. <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2014/06/egypt-s-attack-internet-privacy-tightens-noose-free-dom-expression>

⁸Shukrallah, S. (2015, 6 May). Egypt cybercrimes law a potential threat to liberties: Activists. *Ahram Online*. english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/129214/Egypt/Politics-/Egypt-cybercrimes-law-a-potential-threat-to-libert.aspx

⁹Folio, R. (2015, 19 December). The 2012 Amendment to Jordan's Press and Publications Law: The Jordanian Government's Stigmatization Campaign against News Websites. *Jadaliyya*. www.jadaliyya.com/pages/index/23392/the-2012-amendment-to-jordan%E2%80%99s-press-and-publicati

بعد مرور عام على اقرار القانون، بدأت دائرة المطبوعات والنشر في تنفيذ هذا القرار، وذلك باستخدام أنظمة التعسفية وإجراءات غير الشفافة مما أدى إلى فرض رقابة أكثر من 300 مواقع. في وقت لاحق من ذلك العام، نشرت الحكومة مشروع قانون الاتصالات التي احتوى على مزيد من المواد التي ترسخ الرقابة من قبل الحكومة.¹⁰ وفي أيار ٢٠١٤، أصدرت السلطات قانون مكافحة الإرهاب¹¹، الذي تضمن أحكاماً أخرى غامضة تجرم ما اسماء نشر المواد التي تدعم "الجماعات الإرهابية"، ولكن لم يقدم تعريفات واضحة لما يعتبر "الدعم" أو "الإرهاب". وقد حوكم العشرات من المواطنين بموجب هذه القوانين لمجرد تقاسم المقالات الإخبارية على مواقع التواصل الاجتماعي، أو في حالة أحد النشطاء، لإرسال رسالة "تشوه سمعة دولة صديقة" على تطبيق الدردشة المشهور WhatsApp.¹²

2.4 لبنان

بينما تبرز لبنان من بين الدول العربية فيما يتعلق بحرية وسائل الإعلام التقليدية، لا يبدو أن تلك الحرية تمتد إلى الإنترنت. في عام ٢٠١٠، تم نشر مشروع قانون التعاملات الإلكترونية عبر الإنترنت، الذي اقلق النشطاء لأنه كان من شأنه أن يخلق سلطة رقابية على الإنترنت، مما كان ليهدد الاستثمار في البلاد وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تم التصويت على المشروع بعد احتجاجات شديدة من مجتمع الإنترنت اللبناني، وتم تأجيله إلى أجل غير مسمى.¹³ كانت المحاولة الثانية في عام ٢٠١٢، عندما اقترحت الحكومة قانون تنظيم الإنترنت اللبناني الذي عانى من نفس المصير الذي قضى عليه القانون السابق. ونتيجة لذلك، فإن الإنترنت في لبنان الآن تحكمه مجموعة من القوانين التي عفا عليها الزمن، مما يعني أنه في معظم الحالات، يكون الحكم في قضايا الإنترنت وفقاً لتقدير القاضي.¹⁴ التعبير على الإنترنت، على سبيل المثال، يحكمه قانون العقوبات، باستثناء الصحفيين الذي يحكمه قانون المطبوعات. أدى ذلك إلى العديد من الحالات المغايرة وغير متوقعة، مثل الحكم في حزيران ٢٠١٤ على المدون جان عاصي لمدة شهرين في السجن بتهمة التشهير وإهانة الرئيس ميشال سليمان على منصة التدوين تويتر.¹⁵ ازدادت وتيرة اعتقال النشطاء لأنشطتهم على الإنترنت في عام ٢٠١٥، حين رصدت منظمة تبادل الاعلام الاجتماعي خمسة من تلك الحالات في تشرين الأول من عام ٢٠١٥.¹⁶

3. مساحات حوكمة الإنترنت في العالم العربي

يحاول هذا القسم من الورقة رسم الخريطة مساحات حوكمة الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و فرص تفاعل للمجتمع المدني والحكومات داخلها. وسوف ننظر في الفعاليات والمساحات الإقليمية والتفاعل ضمن هذا السياق، وسيتم النظر في سياقات محلية مختارة، والبحث بشكل خاص في السلطات التشريعية والتنفيذية والجوانب التنظيمية لسياسة الإنترنت وسهولة الوصول لها من قبل المجتمع المدني، مع اخذ النظر بقدراتهم.

3.1 منتدي حوكمة الإنترنت العربي ومبادرة خارطة الطريق الإقليمية

المساحة الوحيدة في المنطقة لأصحاب المصلحة المتعددين المهتمين بسياسات الإنترنت الإقليمية هو منتدي حوكمة الإنترنت العربي. تم تأسيس منتدي حوكمة الإنترنت العربي تحت مظلة مشتركة لجامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، لتحقيق الاهداف التي وضعتها المنظمين تحت مبادرة خارطة الطريق الإقليمية لحوكمة الإنترنت في المنطقة العربية.¹⁷ وقادت الإسكوا عملية خارطة الطريق لتكون بمثابة المبدأ التوجيهي لصناع السياسات العرب في فترة الخمس سنوات الموازية للتجديد منتدي حوكمة الإنترنت العالمي في عام ٢٠١٠، لتوفير منصة للدول العربية للعمل على وجهات نظرهم المشتركة في الساحة الدولية. وبدأت عملية صياغة خارطة الطريق في اجتماع جامعة الدول العربية في آذار ٢٠١٠ في القاهرة، ونوقش في وقت لاحق في اجتماع جامعة الدول العربية في تموز ٢٠١٠ في دمشق، وبعد ذلك قدم مشروع شبه النهائي للجمهور في منتدي حوكمة الإنترنت العالمي الخامس في فيلنيوس في أيلول ٢٠١٠. وعقدت الإسكوا اجتماع فريق خبراء في بيروت في تشرين الأول ٢٠١٠، عمل نحو وضع المسات الأخيرة على خارطة الطريق. في كانون الثاني ٢٠١١ تم تقديم خارطة الطريق في المنتدي الذي عقدته الإسكوا وجامعة الدول العربية ومجلس رئاسة الوزراء اللبناني، برعاية مشتركة من RIPE NCC وجمعية تقنية المعلومات الكويتية.

¹⁰Almasri, R. (2014, 10 June). Icing the Virtual Cake: Jordan's Draft Telecom Law. *Global Voices*. <https://advox.globalvoices.org/2014/06/10/icing-the-virtual-cake-jordans-draft-telecom-law>

¹¹Almasri, R. (2014, 30 April). Jordan's Anti-Terrorism Law: A Choice between Security or Speech. *7iber*. 7iber.com/2014/04/anti-terrorism-draft-law-a-choice-between-security-or-speech

¹²alsawt.net/%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%B3-%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%AA%D9%87%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A7

¹³ Al Khatib, L. /2010, 18 June). Lebanon: E-transactions Draft Law Postponed. *Global Voices*. <https://globalvoices.org/2010/06/18/lebanon-e-transactions-draft-law-postponed>

¹⁴Mackreath, H. (2013, 10 June). Constraints on the internet in Lebanon. *openDemocracy*. <https://www.opendemocracy.net/helen-mackreath/constraints-on-internet-in-lebanon>

¹⁵www.ar.smex.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D8%A8%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%86%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8F%D9%83%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8E%D9%83

¹⁶Abou Jaoude, R. (2015, 5 November). Freedom of Expression Regressing in Lebanon, Online and On the Ground. *SMEX*. www.smex.org/freedom-of-expression-regressing-in-lebanon-online-and-on-the-ground

¹⁷El-Sherbiny, A. (2012). *Arab Dialogue on Internet Governance - ArabDIG Initiative*. archive.igfarab.org/docs/meetings/01/Arab%20IGF%20and%20Roadmap%20MAGmeeting%20June2012%20v2.pdf

ونج عن المنتدى وثيقة ختامية قدمتها أمانة جامعة الدول العربية للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العرب، واعتمد في وقت لاحق عن طريق قرار وزاري في دورة الإسكوا الوزارية الـ ٢٧ في أيار ٢٠١٢.¹⁸

وكل جهاز تنظيم الاتصالات المصري بمهام السكرتارية للمنتدى، وقام الجهاز بالسير بعملية الترشيح واختيار المجموعة الأولى من لجنة أصحاب المصلحة المتعددين الاستشارية، على غرار اللجنة من نفس الاسم الذي تقدم المشورة للإجراءات المنتدى العالمي. وتشكلت اللجنة الاستشارية الأولى من ٣١ عضو، بينهم ١٢ من الحكومة وستة من المجتمع المدني.¹⁹

وعقد أول منتدى إدارة الإنترنت العربي في الكويت في الفترة من ٩-١١ تشرين الأول ٢٠١٢، الذي استضافته الجمعية الكويتية لتقنية المعلومات، وحضره حوالي ٢٦٠ مشاركاً من ١٦ بلداً، معظمها من المنطقة العربية.²⁰ وتلتها طبعة ثانية في الجزائر في عام ٢٠١٣ والطبعة الثالثة والرابعة، التي تم عقدهم في لبنان، في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على التوالي.

و ينظر المجتمع المدني العربي لمنتدى حوكمة الإنترنت العربي باعتباره فضاء للحوار البناء، وفرصة لم تستغل لجلب أصحاب المصلحة المتعددين معاً. وقد تم انتقاد النسخ الأولى والثانية للمنتدى العربي لاستضافته من قبل بلدان قامة لنشاط المجتمع المدني. في الطبعة الثالثة من المنتدى، قامت APC جنباً إلى جنب مع اربعون من منظمات المجتمع المدني والناشطين والأكاديميين والتقنيين ومدافعي حقوق الإنسان بقراءة مداخلة مشتركة للتعبير عن مخاوفهم من عدم استغلال الدور المستقبلي للإنترنت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان على الإنترنت في العالم العربي.²¹

وعقدت الدورة الرابعة للمنتدى العربي مرة أخرى في بيروت. وكان هذا مؤشراً على عدم اهتمام الحكومات في المنطقة في متابعة مبادرة خارطة الطريق والمنتدى باعتباره مساحة للحوارات الإقليمية بشأن حوكمة الإنترنت. من ناحية أخرى، أتاح المنتدى الفرصة للمجتمع المدني لتنظيم ورش عمل حول الحقوق الرقمية، وتحفيز النقاش البناء حول هذه القضايا. تقوم المبادرات مثل IGMENA²² ومدرسة الشرق الأوسط والبلدان المجاورة لحوكمة الإنترنت (MEAC-SIG) ومخيم سياسات الإنترنت في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بإثراء هذه المساحة عن طريق زيادة قدرات المجتمع المدني للمشاركة في عملية الحوكمة.

3.2 السياق المحلي: المؤسسات الوطنية والجهات الفاعلة

3.2.1 تونس

كبلد في أعقاب ثورة يحاول الانتقال إلى الديمقراطية، تستفيد تونس من مجتمع المدني عريق ومتمرس. أكبر دليل على ذلك اختيار اللجنة الرباعية الوطنية التي تمثل المجتمع المدني والنقابات العمالية التونسية للفوز بجائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٥.²³ وفي حين أن منظمات المجتمع المدني التونسية كثيرة ونشطة، وعلى وضع أفضل من معظم البلدان في المنطقة، نقطة الضعف هو أن كثير من المنظمات تجذب نحو الفعاليات التعليمية والأعمال الخيرية والأحداث الثقافية، بدلاً من الانخراط في عملية وضع السياسات.²⁴

وقد انتخبت الجمعية الوطنية التأسيسية، وهي الهيئة المسؤولة عن التشريعات وصياغة دستور جديد، في عام ٢٠١١. مباشرة بعد تشكيل الجمعية، سعت لتشمل المجتمع المدني ككل في العملية التشريعية من خلال إنشاء مكتب توعية المجتمع المدني. دعي المجتمع المدني للمشاركة في سلسلة من المناقشات العامة، فضلاً عن الوصول الي لجان صياغة الدستور الجديد لإعطاءهم مداخلاتهم²⁵ وكنتيجة مباشرة كان دستور تونس الذي اعتمد في عام ٢٠١٤ تقدمي، و نص على الحق في حرية التعبير، والحق في الوصول إلى شبكات المعلومات والاتصالات، والحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، ويحظر الرقابة المسبقة.

بينما تشترك تونس المجتمع المدني حول بعض قضايا حوكمة الإنترنت، ليس هناك مأسسة لأشراك المجتمع المدني في حوكمة الإنترنت. تونس ما بعد الثورة احتضنت حرية الإنترنت، وعقدت سلسلة من الحوارات والمنتديات مع أصحاب المصلحة،²⁶ وعقدت أول منتدى حوكمة إنترنت وطني في المنطقة. وقامت أيضاً بعقد مؤتمر حرية

¹⁸The ATICM is a council that comprises all members of the League of Arab States and aims to coordinate ICT policy and development amongst Arab countries.

¹⁹wsms1.intgovforum.org/sites/default/files/06%20Nov%202012%20IGF%20Arab%20IGF%20Cooperation.doc

²⁰RIPE NCC. (2012, 17 October). RIPE NCC Participates in First Arab IGF. <https://www.ripe.net/publications/news/announcements/ripe-ncc-participates-in-first-arab-igf>

²¹Taher, M. (2014, 27 November). Civil Society Groups Issue Statement at the Arab IGF. *SMEX*. www.smex.org/statement-from-participants-of-arabigf

²²igmena.org/home

²³United States Institute of Peace. (2015, 9 October). Tunisia's Nobel Peace Prize Highlights the Role of Civil Society. www.usip.org/publications/2015/10/09/tunisia-s-nobel-peace-prize-highlights-the-role-of-civil-society

²⁴Mejdi, I. (2016, 1 February). Tunisia: a booming civil society, a fragile democracy, and endless challenges ahead. *Nawaat*. <https://nawaat.org/portail/2016/02/01/tunisia-a-booming-civil-society-a-fragile-democracy-and-endless-challenges-ahead>

²⁵Jasmine Foundation. (2014, 4 March). An Interview with Badreddine Abdelkefi: The Role of Civil Society in Drafting the New Constitution. www.jasmine-foundation.org/en/?p=903

²⁶Abrougui, A. (2013, 13 February). Tunisia Embraces Internet Freedom. *SMEX*. www.smex.org/tunisia-embraces-internet-freedom

الإنترنت، كجزء من التزامها للانضمام إلى ائتلاف حرية الإنترنت العالمي، وهي الدولة العربية الوحيدة في ذلك الائتلاف. وقد انتقدت تلك الأنشطة من قبل المجتمع المدني لأنها لم تؤدي إلى أي إصلاح جدي لحوكمة الإنترنت في تونس، ولا إلى أي مشاركة فعالة من المجتمع المدني في صنع القرار.²⁷

وعلاوة على ذلك، يبدو أن هذه الجهود قد تباطأت، كما يتبين من عدم مشاركة تونس في مؤتمر حرية الإنترنت لعام ٢٠١٥، وتأجيل للمنتدى الوطني المزمع عقده في تلك السنة. ومبادرة أخرى تعرضت لانتقادات، كانت محاولة الحكومة لإنشاء مجلس استراتيجي للأقتصاد الرقمي، والتي فشل في إشراك المجتمع المدني ويبدو أكثر مثل شراكة ما بين القطاعين العام والخاص بدل من من نهج أصحاب المصلحة المتعددين.²⁸ وردت وزارة الاتصالات على الانتقادات بفتح باب المشاركة للممثل عن المجتمع المدني في المجلس.²⁹

وفي تموز ٢٠١٥، قامت IGMENA، وفصل جمعية الإنترنت التونسي، و المادة 19 تونس، و IWatch، في شراكة مع معهد الصحافة وعلوم المعلومات، تونس Tec4Dev والمعهد الوطني للاتصالات السلكية واللاسلكية، بإعلان تشكيل تحالف المادة 32، المعني بتعزيز الحق في الوصول إلى شبكات المعلومات والاتصالات. جاء ذلك خلال مؤتمر وطني ضم نواب والمسؤولين الحكوميين وممثلي القطاع الخاص والأكاديميين وأعضاء من المؤسسات الإعلامية المحلية والأجنبية، وممثلي المنظمات غير الحكومية، وأعضاء من المجتمع المدني ونشطاء الإنترنت.³⁰

3.2.2 مصر

أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان، شهدت مصر تقليدياً واحدة من أكبر المجتمعات المدنية في المنطقة بالرغم من وجود قوانين مقيدة للغاية لحرية التجمع³¹، ولكن في شهر آب عام ٢٠١٤ منحت الحكومة المصرية المنظمات غير الحكومية مدة ثلاثة أشهر لإعادة التسجيل تحت قانون الجمعيات لعام ٢٠٠٢³² وأدى ذلك إلى أن العديد من المنظمات غير الحكومية المستقلة إما أوقفت أنشطتها أو نقلها إلى الخارج.

وفي أعقاب ثورة عام 2011، حاول المجتمع المدني المصري التفاعل مع العديد من مشروعات القوانين، مثل تعديل قانون الاتصالات لمنع تكرار تعميم الإنترنت لمدة خمسة أيام بأمر من الرئيس السابق مبارك.³³ تمكن المجتمع المدني من وقف تعديل سطحي كان شأنه أن يحافظ على قدرة الحكومة من التحكم بشبكات الاتصالات، وتمكنت من رفع مستوى الوعي العام حول قضايا مثل تجريم التشهير، والحصول على الطيف الترددي، والحق في بناء شبكات كأداة تمكن حرية التعبير، وعدم وجود رقابة مستقلة على قطاع الاتصالات.

الفترة ما بين 2011 و 2012، قام باحث حقوق الإنسان المصري عمر غربية بالتنسيق بين مجموعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي صاغت مشروع قانون حرية الإعلام، التي أخذت بعد ذلك إلى البرلمان كبدل لمشروع القانون المقترح من الحكومة. أوقفت هذه المبادرة عندما حلت المحكمة العليا البرلمان في حزيران 2012، ولكن المجتمع المدني نجح بإيقاف مشروع قانون الحكومة.³⁴

وعلى صعيد المؤسسات الحكومية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، جنباً إلى جنب مع وزارة الداخلية، تضع اجندة و سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر. قامت الوزارة بالعمل أحياناً مع جهات في المجتمع المدني، مثل مبادرة اليرميجات المفتوحة المصدر *Open Egypt*.

الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، التي تأسس في عام 2003 كجزء من قانون الاتصالات، يلعب دور جهاز تنظيم قطاع الاتصالات في مصر. في حين أنه يرى دوره بوصفه "الحكم الحضيف بين الدولة والصناعة والمستهلك"³⁵، يتكون مجلس إدارة الجهاز من جهات حكومية، وعدد قليل من الخبراء و "شخصيات العامة"، ولكن لا المجتمع المدني على الإطلاق.

في الواقع، الجهاز يسمح فقط لممثل واحد من المنظمات غير الحكومية في لجنة ممثلي صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، معتبراً المجتمع المدني، قطاع واحد فقط من الصناعة، بدلاً من أن يكون من أصحاب المصلحة في حد ذاته. تكرر هذا في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٢٠٢٠ في الوزارة، والتي تضع اجندة تشريع الإنترنت للبلاد، فاعتبرت الصناعة والمستهلكين فقط من أصحاب المصلحة.³⁶

²⁷Ben Youssef, D. (2014, 2 September). Tunisia Fails to Implement its Multistakeholders IG Model. *IGMENA*. igmna.org/Tunisia-IG-Model

²⁸Ben Youssef, D.(2015, 28 May). Tunisia's ICT Sector: Lobbies within the Council for Digital Economy deviate from National Strategic Plan. *Nawaat*. <https://nawaat.org/portail/2015/05/28/tunisia-ict-sector-lobbies-within-the-council-for-digital-economy-deviate-from-national-strategic-plan>

²⁹Ben Youssef, D.(2015, 26 September). Tunisie : l'économie numérique se fait un lifting. *Nawaat*. <https://nawaat.org/portail/2015/09/26/tunisie-leconomie-numerique-se-fait-un-lifting>

³⁰IGMENA. (2015, 15 December). Pre-Event Maharat Foundation - Multi-stakeholders in Internet Governance. www.igmna.org/index.php?p=524

³¹Mikhail, A. (2014, 6 October). The obliteration of civil society in Egypt. *openDemocracy*. <https://www.opendemocracy.net/arab-awakening/amira-mikhail/obliteration-of-civil-society-in-egypt>

³²Human Rights Watch. (2014, 30 August). Egypt: Dissolution Ultimatum for Independent Groups. <https://www.hrw.org/news/2014/08/30/egypt-dissolution-ultimatum-independent-groups>

³³Glanz, J., & Markoff, J. (2011, 16 February). Egypt Leaders Found 'Off' Switch for Internet. *The New York Times*. www.nytimes.com/2011/02/16/technology/16internet.html?_r=2&hp=&pagewanted=all

³⁴Email interview with Amr Gharbeia, 4 March 2016.

³⁵www.tra.gov.eg/en/SitePages/default.aspx

³⁶www.mcit.gov.eg/Upcont/Documents/MCIT-English-general-24-11-2014.pdf

وفي ديسمبر 2013، بدأ نشطاء في مصر حملة "#InternetRevolution" احتجاجاً على ارتفاع الأسعار وسوء الخدمة قبل مقدمي خدمة الإنترنت. الحملة جمعت مئات الآلاف من الأنصار في الأشهر القليلة الأولى. رد الجهاز القومي بالاجتماع مع مزودي خدمات الإنترنت "لمناقشة نوعية الخدمات وأساليب تحسين كفاءتها على المدى القصير والطويل".³⁷

ومع ذلك، فإن هذا لم يود إلى أي تحسينات كبيرة، والحملة لا تزال مستمرة بعد عامين، مع المؤيدين على الإنترنت ما يقارب مليون نسمة. تم التخلي عن خطط لتنظيم مظاهرة بعد رفض طلب المجموعة بشكل تعسفي من قبل السلطات.³⁸

3.2.3 الأردن

بعد رفع الحظر على الأنشطة السياسية في عام 1989، تجربة المجتمع المدني في الأردن متواضعة، يافعة و هشة. في عام 2009، عدل الأردن القانون الذي ينظم عمل المنظمات غير الحكومية. القانون المعدل يجعل من الأسهل للمجموعات للتسجيل، لكنه يزيد من سلطة الحكومة في التدخل في عملهم، خصوصاً من خلال مادة جديدة تتطلب موافقة وزارية للحصول على التمويل الأجنبي.³⁹

وكان الأردن أول دولة عربية تنظم للشراكة الحكومات المفتوحة. وقد أدى هذا الالتزام إلى تحسن من حيث الشفافية والحصول على المعلومات على المستوى التشريعي، وهذا يعني أن المجتمع المدني لديه حق الوصول إلى مشاريع القوانين خلال فترة مشاورات عامة قبل أن يتم تمرير مشروع قانون إلى البرلمان لمناقشته. في حين أن الحكومة ليست ملزمة بالأخذ بالتعليقات العامة، والقوانين تقيد المدى الذي يمكن أن يرد المجتمع المدني على مشاريع القوانين، أدى هذا إلى زيادة الجدل في البلاد على حزمة من تشريعات الإنترنت في الفترة الأخيرة.

وبعبارة عن المشاورات العامة بشأن التشريعات، لا توجد عمليات رسمية في الأردن لمشاركة منظمات المجتمع المدني في حوكمة الإنترنت. الهيئة الحكومية المسؤولة عن وضع جدول الأعمال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشريعاته هي وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي قد أجرت أيضاً مشاورات عامة مماثلة لمشروع قانون الاتصالات ومشروع قانون الجرائم الإلكترونية. يتم تنفيذ السياسات التي وضعتها الوزارة من قبل جهتان، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات ومركز تكنولوجيا المعلومات الوطني.

حين يتصرف مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني كوكالة حكومية بحتة، لإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحكومة، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات إنشئت كهيئة تنظيمية مستقلة. هذا الاستقلال هو مشكوك فيه، كما يتم تعيين الهيئة الإدارية، والميزانية، والسياسة، ورئيس مجلس المفوضين من قبل الحكومة. وعلاوة على ذلك، فمن الجدير بالذكر أن رؤساء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، فضلاً عن مدراء مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني، يأتون جميعاً من خلفية عسكرية، وأن الجيش يدير بنية تحتية للاتصالات خاصة به، و هي تشكل العمود الفقري لشبكة الاتصالات للمملكة.⁴⁰

3.2.4 لبنان

يستضيف لبنان مجتمع مدني نابض بالحياة. يسمح قانون الجمعيات في لبنان ببيئة قانونية تطلق العنان لمنظمات المجتمع المدني بالازدهار والقيام بأنشطة سياسية واجتماعية واقتصادية. في عام 2005 بدأت مظاهرات حاشدة فجرها اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري مما جدد التحركات الاجتماعية في لبنان، لذلك تشكل وقتها الآلاف من منظمات المجتمع المدني حديثة الإنشاء.⁴¹

ومع ذلك، فإن النظام السياسي الذي يكرس الطائفية والاستقطاب، والفساد المستشري، والوضع الأمني الحرج، شكلو صعوبات لمنظمات المجتمع المدني للانخراط في حوار سياسي مفيد، و حددت من قدرات منظمات المجتمع المدني لحشد الدعم والموارد اللازمة لإنجاز مهامهم. يتم مضايقة النشطاء بشكل روتيني، و تهديدهم، وفي بعض الحالات يهاجمون جسدياً. بسبب الجمود السياسي، قضى لبنان فترة طويلة بلا رئيس، وفي عام 2014، صوت البرلمان على تمديد ولايته لعام 2017، و إلغاء الانتخابات المزمع إجراؤها في عام 2015.

سياسة الإنترنت في لبنان تضعها وزارة الاتصالات. و مقدم الخدمة أوجيرو التي يدار من قبل الدولة يسيطر على البنية التحتية للاتصالات في البلاد، بما في ذلك الروابط إلى شبكة الإنترنت العالمية. هذا الاحتكار، جنباً إلى جنب مع مزاعم الفساد، أدى إلى نمو بطيء للغاية للبنية التحتية في لبنان.⁴² كانت هذه القضية نقطة محورية لنشطاء الإنترنت في البلاد في بدايات هذا العقد.

³⁷ Ayoub, J. (2014, 6 March). #InternetRevolution: For a Better Internet in Egypt. SMEX. www.smex.org/internetrevolution-for-a-better-internet-in-egypt

³⁸ <https://www.facebook.com/Internet.Revolution.Egypt>

³⁹ Human Rights Watch. (2012, 1 August). Jordan: Government Clamps Down on Civil Society. <https://www.hrw.org/news/2012/08/01/jordan-government-clamps-down-civil-society>

⁴⁰ Tomaira, RV (2008). *Legacy of a Rentier State: Reforming Jordan's Water, Energy, and Telecommunications Sectors*. Berkeley: University of California.

⁴¹ Civil Society Facility South. (2015). *Mapping Civil Society Organizations in Lebanon*. eeas.europa.eu/delegations/lebanon/documents/news/20150416_2_en.pdf

⁴² Johnson, H. (2011, 13 October). Lebanon web suffers from 'world's slowest connection'. BBC. www.bbc.com/news/business-15273510

حملات مثل أنترنت (انظر تعني "انتظر" في اللهجة اللبنانية) وحملة "افتح الحنفية" ارغمت الوزارة على العمل لمعالجة هذه المشكلة وإصدار الوعود أن من نيتها أن تحسن سرعة الإنترنت وتخفف تكلفة الإنترنت على الأفراد.⁴³ أسعار الإنترنت في لبنان محددة من قبل الحكومة، وفي كل مرة ترغب الحكومة في خفض أسعار الإنترنت، عليها إصدار مرسوم بذلك.⁴⁴

في حزيران من عام ٢٠١٤، أطلق لبنان المركز اللبناني للإنترنت (لينك)، وهي هيئة مستقلة يشكل أصحاب المصلحة المتعددين هيكلها الإداري، وسوف يتم تمويلها من خلال توليها تسجيل أسماء النطاقات في البلاد. أطلق المركز من قبل وزارة التجارة والاقتصاد، جنبا إلى جنب مع رئيس الأيكاب، فادي شحادة، الذي ولد في لبنان. بالرغم من اعتبارها تجربة ايجابية و ان كانت رمزية، قال شحادة انه يريد لينك ان يكون مثال واقعي على مبادرة أصحاب المصلحة المتعددين لتراها المنطقة و العالم.⁴⁵ تم تأسيس مكتب الجرائم الحاسوبية والملكية الفكرية في عام 2005 كجزء من قوات الأمن الداخلي في لبنان. أثار نشطاء مخاوف بشأن شرعية مذكرة إنشاء المكتب، وبخصوص صلاته المشبوهة بالتمويل الأجنبي،⁴⁶ واعتبار مهمته تنظيم التعبير على الإنترنت، في كثير من الأحيان عن طريق دعوة النشطاء للاستجاب وأرغامهم إلى عدم استهداف أشخاص معينين، مثل السياسيين. وصف المكتب بأنه "مكتب القمع اللبناني".⁴⁷

وعلى الرغم من كونه مكتب إنفاذ القانون، إلا أنه لم يخشى من المشاركة في محافل سياسة الإنترنت. الرائد سوزان الحاج، رئيس المكتب، شاركت بنشاط بصفتها الرسمية في منتدى حوكمة الإنترنت العربي الثالث، و تم اختيارها لاحقا للمشاركة بلجنة أصحاب المصلحة المتعددين الاستشارية العربية. وقد دعت الحج أيضا لبنان للانضمام بالمزيد من المعاهدات الدولية التي تنظم الإنترنت، مدعية أن ذلك سيعزز ولايتها.⁴⁸

4. الخلاصة

إن التحديات في المنطقة التي تواجه المجتمع المدني العامل في حقوق الإنسان من الانخراط في سياسة الإنترنت تختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر. ومع ذلك، فإن عناوين التحديات التي تواجههم متشابهة، مثل رصد انتهاكات حقوق الإنترنت، ودفع لحماية النشطاء المسجونين بقضايا حريات الإنترنت، والدعوة إلى قوانين أفضل. وعلى الرغم من الخطوات الإيجابية التي اتخذت في تونس نحو تكريس حقوق الإنسان الإنترنت في القوانين، اغلب القوانين التي تسن في المنطقة مقيدة بشدة، وتتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما في مجالات حرية التعبير والخصوصية. في مصر، حالة حقوق الإنسان على الإنترنت تتدهور بمعدل ينذر بالخطر. اتبع الأردن نهج مختلط لحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت، مع وجود اتجاه عام نحو مزيد من القمع الرسمي والسيطرة على شبكة الإنترنت. في المقابل، سعى لبنان الي المزيد من السيطرة الرسمية على شبكة الإنترنت. نجحت احتجاجات المجتمع المدني في ردع محاولات من قبل الحكومة لإصدار تشريعات الرقابة على الإنترنت. في حين بدأت جامعة الدول العربية والإسكوا، بدعم من الهيئات الإنترنت إقليميا وعالميا أخرى، بإعطاء دفعة لجهود حوكمة الإنترنت في المنطقة، ويبدو أن هذا الجهد قد ركز في العاملين الماضيين، ولم ينجح بإشراك المجتمع المدني على نحو فعال.

وعلى المستوى المحلي، عدة بلدان شهدت نموا نماذج أصحاب المصلحة مثيرة للاهتمام، للتشاور والمناقشة وحتى صنع القرار. ولكن كانت هذه هي الاستثناءات. حوكمة الإنترنت في المنطقة لا تزال مبهمه و معتقة وغير ديمقراطية إلى حد كبير. بينما كان المجتمع المدني في تونس لديه العديد من الفرص في أن يستمع إليه، لم تتمكن الحكومة من فتح عمليات صنع القرار لأصحاب المصلحة الآخرين. تقلص مساحة المجتمع المدني في مصر عموما هو مصدر قلق للإنترنت الحر والمفتوح في المنطقة. عملية اشراك المجتمع المدني في الأردن أمر حيوي لعملية الإصلاح، ولكن الخطوات التي اتخذت للتحرك في هذا الاتجاه كثيرا ما كانت بطيئة، وقد واجهت انتكاسات عديدة. الاستعصاء السياسي في لبنان يوفر عقبة في طريق مجتمع مدني حيوي ونشط، مما يجعل كل محاولات إصلاح المساحات سياسة الإنترنت في البلاد تكاد تكون مستحيلة.

5. التوصيات

5.1 توصيات للحكومات

على الحكومات فتح آليات اتخاذ القرارات

والحكومات تحتاج إلى فتح آليات إدارة الإنترنت لأصحاب المصلحة الآخرين، وذلك تمشيا مع التوصيات في إطار اجندة تونس. شمل الأوساط الأكاديمية، والمجتمع التقني والمجتمع المدني يؤدي إلى حوكمة إنترنت رشيدة، تركز على حقوق الإنسان والأدلة. يجب دعم تجارب اصحاب المصلحة المتعددين ودراستها، ومن تم استخدام الدروس المستفادة منها لتعديل الممارسات المتبعة وإصلاح هياكل الإدارة الحالية.

⁴³Social Media Exchange. (2011, 8 July). Broadband in Lebanon: No Longer a "Pipe" Dream? www.smex.org/broadband-in-lebanon-no-longer-a-pipe-dream

⁴⁴Murray, L. (2015, 8 April). Four reasons Lebanon's internet is so slow. *Executive*. www.executive-magazine.com/economics-policy/four-reasons-lebanons-internet-is-so-slow

⁴⁵Berytech. (2014, 20 June). Launch of the Lebanese Internet Center (LINC). berytch.org/launch-of-the-lebanese-internet-center-linc

⁴⁶Frangieh, G. (2014, 27 February). Lebanon's Cybercrime Bureau: A License to Censor? *The Legal Agenda*. english.legal-agenda.com/article.php?id=590&lang=en

⁴⁷Qasqas, O. (2015, 21 January). Fighting cybercrime in Lebanon. *The New Arab*. <https://www.alaraby.co.uk/english/features/2015/1/21/fighting-cybercrime-in-lebanon>

⁴⁸Ibid.

على الحكومات دعم المنتدي و خارطة الطريق الإقليمية والوطنية

منتدي حوكمة الإنترنت العربي ومبادرة خارطة الطريق هي مساحات حوكمة الإنترنت الوحيدة في المنطقة. ينبغي أن تواصل الحكومات دعم هذه المحافل، وإشراك المجتمع المدني بطريقة فعالة في الحوار، من خلال استضافة المنتدي، وإنشاء تجارب استباقية لبناء القدرات داخل المجتمع المدني للمشاركة في المنتدي ودعم قدراتهم على حضور المحافل. يشمل ذلك توفير الموارد من أجل إقامة محافل إقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، ودعم تلك الموجودة مسبقاً.

على الحكومات التمسك بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان

الحكومات هي الجهات المسؤولة لحقوق الإنسان، ولديها واجب لدعم وحماية هذه الحقوق. هياكل أصحاب المصلحة المتعددة والمشاركة المدنية لا يمكن أن تعمل في بيئة يتم تقييد الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات فيها. غير عن عدم التدخل في هذه الحقوق، يتعين على الحكومات أيضاً المساهمة إيجاباً في التمتع بتلك الحقوق، من خلال بناء القدرات وتوفير الفرص للمجتمع المدني للمشاركة الفعالة في صياغة السياسات العامة.

5.2 توصيات لمنظمات المجتمع المدني

على المجتمع المدني بناء العلاقات بينهم البعض في المنطقة

منظمات المجتمع المدني في المنطقة التي تشارك في سياسات الإنترنت يجب أن ترفع الوعي بقضايا الإنترنت في جميع أنحاء المجتمع المدني عموماً والمجتمعات المهممة بالعدالة الاجتماعية. يجب أن تشارك منظمات المجتمع المدني العاملة بالحقوق الرقمية أيضاً الحركات التي تدعو للحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، من خلال رفع مستوى الوعي عن تقاطعات هذه الحقوق مع حقوق الإنترنت، واتباع نهج أكثر شمولاً في تكريس الحقوق السياسية والمدنية على الإنترنت. وهذا النهج الشامل لحقوق الإنسان يضمن التنمية المتساوية في مجال حقوق الإنسان في المنطقة.

بناء العلاقات ما بين بلدان جنوب الكرة الأرضية

المشاكل التي تواجهها المنطقة تشمل ضعف البنية التحتية والسياسات والمؤسسات الرجعية والمبهمّة وكذلك التشريعات سيئة. منظمات المجتمع المدني في المنطقة ينبغي أن تنظر إلى الجهود المبذولة من قبل المنظمات العاملة في البلدان النامية من جنوب الكرة الأرضية لمعالجة هذه القضايا، بما في ذلك المحاولات الناجحة والفاشلة في إشراك المجتمع المدني في إدارة الإنترنت، وهذه التجارب قد تكون أكثر ذو صلة مع المنطقة، لا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي وإصلاح.

المزيد من إنتاج المعرفة

الأبحاث والموارد والتحليلات المحلية في المنطقة شحيحة. تشمل التحديات غياب الشفافية والعيقات التي تحول دون الوصول إلى المعلومات العامة، وعدم القدرة في المنطقة لإنتاج مثل هذه البحوث، وقلة التعاون بين منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. يجب أن تسعى منظمات المجتمع المدني إلى بناء قدراتها لإنتاج البحث والتحليل، وكذلك بناء العلاقات مع المؤسسات الأكاديمية والحكومية والمؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، في المنطقة أو على المستوى الدولي، من أجل سد فجوات المعرفة.

اتباع نهج أكثر استباقية

منظمات المجتمع المدني العاملة بالحقوق الرقمية في المنطقة تتبع النهج القائم على رد الفعل في الدعوة للحقوق الرقمية. في حين أنه من المهم للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والقضايا التي تهدد الإنترنت الحر والمفتوح، يجب على منظمات المجتمع المدني أيضاً وضع استراتيجيات و رؤية من أجل الدعوة للحقوق الرقمية وإن تكون أكثر استباقاً في وضع قضاياهم على أجندات الحكومات، لتجاوز الوضع الراهن في للوصول الي بيئة حقوق انسان متقدمة. يمكن أن يشمل ذلك إنشاء منصات للتعاون والمناصرة الحقوقية عبر الإقليم.